

تمهيد :

تحولت الحركة الإسلامية في الجزائر إلى العمل المسلح مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، إلا أن ذلك التوجه لم يكن بشكل علني حيث كانت الجماعات الإسلامية المسلحة تتشكل في هدوء وسرية وتتفد هجماتها من وقت لآخر دون أن تلفت إليها أنظار السلطة الحاكمة .

مع نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة جديدة من التغيير الاجتماعي ميزتها تلك التحولات التي عرفتها قطاعات المجتمع على اختلافها، وكانت أزمة الخامس من أكتوبر 1988م سببا مباشرا لهذا التغيير الذي مس بشكل أكبر المجال السياسي في البلاد - رغم أن أزمة أواخر الثمانينيات كانت اقتصادية حتى أنها سميت بـ " أزمة الخبز " - فدخلت الجزائر مرحلة التعددية الحزبية بشكل فوضوي لم تكن البلاد جاهزة له .

ولأن المجتمع الجزائري لم يكن مهيبا للدخول في تجربة الديمقراطية فإن هذه الأخيرة فشلت في بدايتها، حيث ألغيت الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ - التي كانت ستشكل نقطة تحول في تاريخ الجزائر المعاصر لو تجاوز ذلك الحزب هذه المرحلة - ليتوقف المسار الديمقراطي ويتوجه الإسلاميون نحو خيار العمل المسلح العلني الذي أدخل البلاد مرحلة جديدة من تاريخها ميزها سيادة كلمة واحدة هي الإرهاب الذي جعل أخبار الجزائر تتصدر أخبار العالم لأكثر من عشرية من الزمن .

4- ظهور الإرهاب في المجتمع الجزائري

4-1 تحول الحركة الإسلامية الجزائرية إلى حركة مسلحة في مواجهة

الدولة

دخلت المواجهة بين الحركة الإسلامية من جهة والسلطة من جهة ثانية مرحلة جديدة تميزت بالممارسات العنيفة الموجهة ضد الدولة وممتلكاتها وكان ذلك مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث خرجت خلال هذه الفترة حركة العنف الممارسة من قبل الحركة الإسلامية الجزائرية من أبواب الجامعات وتدفقت إلى الشارع، و كانت أول الأعمال التي قامت بها تلك الجماعات هي تحطيم محلات بيع الخمر في مدينة الوادي جنوب شرق الجزائر، ثم تلتها مظاهرات واحتجاجات بسبب اعتقال أحد قادة الحركة في مدينة الأغواط، وسقط خلال تلك المظاهرات والمواجهات أولى ضحايا العنف من الطرفين، رجال الأمن، و مناضلي الحركة الإسلامية في تلك المواجهات، أخذت موجة الاحتجاج شكل اعتصام داخل مساجد المدينة و خلالها تم إصدار بيان يدعو الشعب إلى الجهاد ضد " النظام الملحد " حسب قناعتهم الراسخة .

كانت أحداث وادي سوف في 19 من مارس 1981م، بينما كانت أحداث الأغواط ثلاثة أشهر فيما بعد، إلا أن تلك المصادمات العنيفة لم تتوقف بعد ذلك التاريخ حيث، في نوفمبر 1982م أدت الاضطرابات الكبرى التي قام بها الطلبة المعربون إلى تصادم عنيف داخل حرم الجامعة الجزائرية، حيث أدت حوادث سنة 1982 وهي صراع بين الإسلاميين شباب الدعوة الإسلامية والشيوعيين إلى مقتل شاب من الشيوعيين وهو من بلاد القبائل فأحدث هذا الأمر هزة في الجامعات وخاصة الجامعة المركزية بالجزائر العاصمة، فتحركت الحركة الإسلامية، وأدت هذه المصادمات إلى حركة قمع تم القبض خلالها على 29 شخصا ، وإغلاق أماكن العبادة في الجامعة، بعد مرور عشرة أيام على تلك الأحداث السالفة الذكر، تم جمع خمسة آلاف شخصا في فناء كلية

الجزائر المركزية لتأدية صلاة عامة احتجاجا على هذه المواقف . وبهذه المناسبة قام بعض القادة الإسلاميين بتحرير شكوى و تقديمها إلى الحكومة، حيث طالبوا من خلالها بتنفيذ مشاريع التعريب، وحظر شرب الخمر بالإضافة إلى المطالبة بقانون أحوال شخصية يكون أكثر احتراماً للنصوص القرآنية، بعدها بأيام تم توزيع منشورات من بين مطالبها إنشاء "دولة إسلامية في الجزائر". وبدأ رد فعل نظام الحكم يأخذ شكلا واضحا حيث هدد النظام القائم آنذاك أولئك الذين يستغلون الإسلام كمنبر لنشر الشك بخصوص مكتسبات الجماهير وكذا المساس بكرامة الأشخاص.⁽¹⁾

يمكننا القول أن مؤشرات قيام الدولة الإسلامية في الجزائر أصبحت أكثر وضوحا إذا دققنا جيدا في مطالب الحركة الإسلامية، ذلك أن هذه المطالب هي ذاتها التي تبنتها الحركة الإسلامية في العالم وفي مقدمتها حركة الإخوان المسلمين والثورة الإسلامية في إيران وهذا ما يؤكد الامتداد الفكري للحركة الإسلامية الجزائرية لجهات خارجية، بمعنى أن الفكر المتطرف والمتشدد الذي تغلغل في المجتمع الجزائري تم استيراده من خارج هذا المجتمع، وبالتالي فإن الانفتاح الذي شهده العالم على كافة المستويات بقدر ما كان إيجابيا على بعض النواحي بقدر ما كان سلبيا على نواحي أخرى خاصة تلك المتعلقة بالجانب الأمني للبلاد مما شكل خطرا على استقرار الجزائر سياسيا وأمنيا خاصة .

ظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر كقوة سياسية سائدة في ذلك المنعطف الكبير الذي ميز عقد الثمانينات. وهكذا انتقلت الحركة من خطب الجمعة التي كانت تمثل دعوة معارضة لتعبئة المتحد الطلابي، انتقلت إلى التدخل السياسي، وعلى امتداد هذه المرحلة كانت الخاصية الثابتة للإسلاموية هي التأليف بين استراتيجية أخذ السلطة من تحت واستراتيجية المجابهة العنيفة. ومعنى ذلك

(1) محمد بوسليمان، وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر،

أنها تتسج من جهة - من دون اللجوء إلى مصطلح السياسية، واعتمادا على العمل الاجتماعي والثقافي - قاطرة "مجتمع مضاد للدولة"، حيث ومن خلال ذلك كانت ترمي إلى التشكيك في مدى صدقية النظام الحاكم في تلك المرحلة من تاريخ الجزائر المستقلة، و من جهة ثانية - وبالموازاة مع كل ما سبق ذكره - كانت تحرك رافعات الخيار العسكري. إن عقد الثمانينات مثل حلقة ربط بين النخبة الإسلامية والحركة الجماهيرية، هذه الأخيرة تعطي للحركة الإسلامية الجزائرية وسائل فرض نفسها على الساحة السياسية الوطنية كقوة معارضة أساسية. (1)

لقد حرك المواجهة بين الحركة الإسلامية الجزائرية والسلطة الحاكمة في الجزائر سبب رئيسي سبق وأن تحدثنا عنه في جزء آخر من هذه الدراسة تمثل في رفض الحركة الإسلامية للخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي انتهجها النظام السياسي الحاكم، كون هذه الخيارات هي غريبة عن المجتمع وبعيدة عن مرجعياته الثقافية والدينية التي تبنتها جبهة التحرير الوطني إبان محاربتها للاستعمار الفرنسي والتي جعلت التيار الإسلامي يلتف حولها أثناء ذلك التاريخ، بل إن الحركة الإسلامية الجزائرية ترى في ذلك التوجه تناقضا مع المبادئ المتفق عليها أثناء الثورة التحريرية مما يهدد تلك الثوابت الوطنية والدينية حسب التوجه الإسلامي. في مقابل هذا الوضع فإن النظام اتبع سياسة القوة والعنف مع رموز الحركة الإسلامية ومناضليها وذلك في كل مرة تقع فيها المواجهة بينهما.

خلال الفترة التي وصفناها في ما سبق، أظهرت الحركة الإسلامية في الجزائر تغيرا نوعيا في خط سيرها، و قد تزامن ذلك مع بروز

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 231.

(2) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 60.

تنظيمات تفضل العمل المسلح و تدعو إليه بشكل صريح و تعد العدة لذلك، نذكر منها : (2)

- "تنظيم الجهاد".

- "جماعة أهل التوحيد والدعوة"، والتي اعتبرت جزءا منها جماعة "التكفير والهجرة" على الرغم من اختلافاتهما المذهبية.

- "الحركة الإسلامية المسلحة"، و هي تعتبر التنظيم الأول الذي بدأ بالعنف المسلح ضد النظام القائم في ذلك الحين.

هناك نقطة هامة لا بد أن نشير إليها نظرا للأهمية البالغة التي تمثلها في تاريخ العنف الإرهابي في الجزائر. إذ تذكر معظم الكتابات المهمة بتاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر - إن لم نقل كلها - أن " الحركة الإسلامية المسلحة " هي التنظيم البادئ بأعمال العنف في البلاد، حيث نظم قائدها في مرحلة أولى بعض الحملات التأديبية على المحلات التي تتبع الخمور، وكذا أماكن الدعارة، وكان يجمع حوله مجموعة من "المؤمنين" - حسب تعبيره - لينشأ "مجموعة النهي عن المنكر" ويصبح بعدها "بويعلي" زعيما ناشطا يتولى مهمة إصلاح المجتمع الجزائري الذي كان حسب اعتقاد زعماء ومؤيدي الحركة الإسلامية الجزائرية أكثر قربا للكفر منه لتعاليم العقيدة الإسلامية .

وفي ظل كل تلك الظروف الداخلية والخارجية التي عرفها عقد الثمانينات، اقتنع "بويعلي" أن الصراع بينه وبين السلطة يجب أن يأخذ الطابع المسلح، هذا ما جعله يتسلح على أفضل وجه ممكن وأنشأ "الحركة الإسلامية المسلحة" وهي تمثل الفرع المسلح للدعوة كما أنها تعتبر الطريقة الوحيدة المتاحة لإقامة "دولة إسلامية جزائرية" مشابهة لتلك القائمة في إيران . إن مثل هذه القناعة التي تتخذ من العنف أسلوبا لتحقيق الأهداف إنما أصبحت تشكل خطرا

حقيقيا على البنية المجتمعية الجزائرية وهي التي ستحدث تغييرات كثيرة ستكون عواقبها خطيرة على البلاد في تاريخ لاحق وهذا ما سنتناوله مع سيرورة الدراسة.

تتكون الحركة الإسلامية المسلحة من ناشطي التيار الإسلامي الاحتجاجي المعروفين باسم "جماعة العاشور" نسبة إلى مسجد بلدة "العاشور" حيث تلتقي الجماعة للصلاة وحلقات التدريس و الدعوة. وكان أول عمل مسلح قامت به الحركة في 17 نوفمبر 1982م، حيث أخذ شكل كمين نصبته ضد رجال الدرك الوطني، وكان زعيم الحركة الإسلامية المسلحة "مصطفى بويعلي" على رأس المجموعة التي نفذت العملية . (1)

إن القضاء على الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر التي قادها "مصطفى بويعلي" في جانفي 1987م لا يعني نهاية العنف المسلح الذي تبناه الإسلاميون، بل على العكس من ذلك كانت إيذانا بتصعيده خاصة منذ أحداث 5 أكتوبر 1988م التي حاول فريق من الإسلاميين استغلالها و توجيهها معتبرا إياها حركة عصيان قام بها "عامّة المسلمين" ضد "نظام فاسد" وهي المفاهيم المستخدمة من قبل التيار الإسلامي في تلك المرحلة .

في ختام هذا العنصر الذي خصصناه لانتقال الحركة الإسلامية في الجزائر للعمل المسلح ضد النظام السياسي الحاكم وتقويها بحيث صارت أكثر وزنا في الساحة السياسية الجزائرية من أي وقت مضى، فإننا نورد في النقاط الموجزة التالية، أهم الأحداث الدولية والإقليمية والوطنية التي كان لها دور فاعل في تحريك الأحداث في الجزائر، و قد تم تحديدها على النحو التالي: (2)

(1) عنصر العياشي ، مرجع سابق ، ص 60 .

(2) لياس بوكراع ، مرجع سابق ، ص، ص 231,233 .

- على الصعيد الدولي

- الثورة الإيرانية في فيفري 1979م.
- دخول الإتحاد السوفياتي إلى أفغانستان في ديسمبر 1979م.
- النزاع العراقي الإيراني سبتمبر 1981م.
- أزمة البلدان الاشتراكية و تراجع المد اليساري.

- على الصعيد الإقليمي

- اتفاقية كامب ديفيد في مارس 1979م
- الهجوم على الجامع الكبير في مكة في 20 نوفمبر 1981م.
- اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981م.
- دخول الجيش الإسرائيلي إلى بيروت في جوان 1982م.
- مجزرة حماة التي جرت في عهد الرئيس السوري "حافظ الأسد" في عام 1982م.

- على الصعيد الوطني

- إعادة نظر الرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد" في التوجه الاشتراكي، وتطبيقه لسياسة انفتاح جامع، كما دعا إلى فتح المجال للتعددية السياسية وإنشاء جمعيات مستقلة عن جبهة التحرير الوطني في إطار سياسة "الإصلاح"، فدخل في صراع مع المحافظين الذين فقدوا نفوذهم في الحزب، وتحول معظم مناضليه إلى أحزاب أخرى، وبقيت فيه إلا القلة المخلصة والمؤمنة بإيديولوجية الحزب، و بعض العناصر التي ما زالت لا تفرق بين (جبهة التحرير التاريخية التي حررت الجزائر، وحزب جبهة التحرير الوطني الذي لا علاقة له بالأولى).⁽¹⁾

(1) علجية عيش ، نقلا عن رابح لونيبي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ
<http://algeriatimes.net/news/algernews.cfm?ID=4053>،

- هبوط أسعار النفط، الذي قضم قدرات الدولة المالية حيث فرض ذلك على الدولة الجزائرية ضرورة التخلي عن سياستها الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل الوطني.

- قامت القيادة السياسية الجديدة بتصفية للسياسة السابقة وكذا المعارضين لتوجهها الجديد الموجود في أجهزة الدولة، وفي حزب جبهة التحرير الوطني، وكذلك في المنظمات الجماهيرية. ولأجل تجسيد هذه المعارضة، فإن السلطة تحالفت مع الإسلاميين، غير أن هذا التحالف الذي أعطى فيما بعد الحركة الإسلامية الفرصة المناسبة والوسائل لإرساء نفوذها في الجامعة و جعل من الحرم الجامعي قوة مرهوبة، الأمر يكون قد غدى الحراك الإسلامي ومنحه فرصة الاستفادة سياسيا من مطلب التعريب العام الذي نادى به المعربون في إضراب نوفمبر 1982م . ضف إلى ذلك اعتلاء منظر حركة الإخوان المسلمين المصرية "محمد غزالي" رئاسة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية التي صدر في أوت 1984م قرار إنشائها.

4-2 أحداث أكتوبر 1988 م والظهور العلني الأول للإسلاميين كقوة

سياسية فاعلة

تسببت الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن لقمة العيش في اختلال البنية الاجتماعية في الجزائر، وتزامن مع هذا الاختلال مظاهر مرضية مثل الإقصاء والتهميش واحتكار مؤسسات المجتمع من قبل أقلية مسيطرة قامت بإخضاعها لمصالحها الخاصة مما ولد لدى الغالبية العظمى من الشعب الجزائري

شعوراً بالإحباط والظلم وعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي بل أزمة هوية بين دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت .

من جهة أخرى فان فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفاعليه وغياب دور اللبنة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة وضعف منظومة التربية والتعليم عموماً فضلاً عن غياب منظمات المجتمع المدني وإخضاعها للدولة ساهمت كل هذه الأسباب في تواصل العنف في الجزائر . لقد نشأت حركات الاحتجاج الاجتماعي في الجزائر والتي كانت في البداية بعيداً عن كل تأطير سياسي من شباب المدن والأحياء الشعبية الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم الاجتماعية والمتمردة على القيم والسلوكيات السائدة مما استقطبتها التيارات الإسلامية وقادتها إلى مواجهات عنيفة مع الدولة ومؤسساتها (1)

كانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 لحظة فاصلة في تدهور الأوضاع في الجزائر حيث لم تعرف البلاد من قبل مشهداً مثل تلك الأحداث التي كانت في ذلك اليوم، لقد زادت " سياسة الانفتاح " التي باشرها النظام من التباينات الاجتماعية نتيجة لاغتناء قلة من الأشخاص بينما دخل غالبية الجزائريين دائرة الفقر. إن تلك الأحداث كانت قد حركتها عوامل اقتصادية، هذه العوامل يمكن إيجازها فيما يلي: (2)

- الهبوط الشديد لأسعار المحروقات، حيث هبط سعر برميل النفط من 43 دولاراً سنة 1985م إلى 7 دولارات في العام نفسه.

(1) سيف الإسلام شوية ، الخافيات السوسيو اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر ، ملتقى دولي حول مجتمع المخاطرة ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية ، جامعة جيجل، 04 - 05 - ماي 2009 م ، ص 4 .

(2) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 241.

- عبء الدين الخارجي: ارتفع الدين الخارجي للجزائر إلى 26 مليار دولارا عام 1988.

- الجفاف: عامي 1988م و1989م طرأ جفاف قاس جعل النقص الكبير في المياه أمرا لا يمكن تحمله، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المتوجات الزراعية.

مثلت سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وتخلي الدولة عن دورها في تخطيط الاقتصاد الذي كان معمولاً به بعد الاستقلال العامل الرئيسي الذي أدى إلى ازدياد حاله الفقر واتساع رقعة الفقراء، وإذا كانت الجزائر قد استندت مداخلها المالية على الربيع النفطي فان انهيار أسعار النفط وتذبذبها انعكس سلباً على مواردها المالية، تزامن ذلك مع تزايد في الإنفاق العام وارتفاع المديونية والتضخم وغياب الاستثمارات الضرورية لتجهيز المعدات لاستمرار الإنتاج وانخفاض الاحتياط النقدي ونقص حاد في الإنتاج الزراعي وتفشي العوز والفقر لاسيما أن مستوى الأجور لا يتساوى مع مستوى الأسعار .

دخلت البلاد في أزمة مالية حادة قادتها إلى ما اصطلح على تسميته بـ"انتفاضة الخبز". حيث سرت شائعة أخذت مع مرور الأيام في التعاضم وهي أن إضرابا عاما سيكون يوم الأربعاء الذي يصادف تاريخ 5 أكتوبر 1988م، هذا اليوم أصبح نقطة تحول في تاريخ الجزائر المستقلة. لقد تحولت التظاهرات التي شهدتها ذلك اليوم إلى اضطرابات وانتفاضات، كان المحركون لها في معظمهم شباب، حيث هاجموا المكاتب الرسمية والمباني العامة (مراكز جبهة التحرير الوطني، البلديات، صالات العرض، أسواق الفلاح، معالم، وزارات وغيرها) من دون أن تتدخل قوى الأمن .

امتدت الاضطرابات إلى كامل التراب الوطني، إلا أن صمت أجهزة الدولة لم يدم طويلا حيث جاء رد فعلها في اليوم الموالي للأحداث أي في السادس من أكتوبر وكان ذلك في شكل مواجهة عسكرية على عكس ما هو مألوف،

أعلنت الأحكام العرفية في الجزائر، و أعلنت الحكومة حالة الطوارئ في اليوم نفسه واستدعت الجيش لاستعادة الأمن حيث تركت هيئات الأمن الوطنية الساحة لمدرعات العسكريين الثقيلة و أسلحتهم وقد أدت المجابهات بين المتظاهرين وأجهزة الدولة إلى مقتل 500 شخصا حسب حصيلة رسمية يعتبرها المراقبون دون الواقع بكثير بالإضافة إلى آلاف الموقوفين ثم امتدت أعمال الشغب إلى مدن الداخل.

يمكن القول أن من بين الأسباب المفجرة لانتفاضة أكتوبر 1988م تلك الهوة المتزايدة في الاتساع بين المواطن والسلطة نتيجة الفشل الاقتصادي الكبير الذي عرفته الجزائر ارتفاع نسبة البطالة ، هذا إلى جانب ضعف فعالية الاستثمارات كما نجد أن " القطاع الصناعي الذي كان يمثل حوالي 4% من إجمالي الاستثمارات باعتباره المحرك الأساسي للتشغيل لم يصل إلى المستويات الإنتاجية المنتظرة حيث عرف نسبة بعيدة عن ما كان مقدر له ، فقدرت مستويات الإنتاجية بـ 30 % في حين كان مننظر أن تصل إلى 70 % ".⁽¹⁾

عرفت الجزائر بالإضافة إلى كل المشاكل السابقة الذكر ظهور التشغيل غير القانوني وظاهرة السوق السوداء (Marché Noir) وظاهرة (الطراباندو) التي انتشرت بسرعة بحوالي مليون عامل في نهاية سنة 1992م أي ما يعادل 17 % من فئة السكان العاملين في غير القطاع الفلاحي .⁽¹⁾

غاب الاستقرار في القطاع الاقتصادي في الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة فشله وعدم تحمله تبعات النمو السكاني المتزايد بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط في العالم وتفاقم أزمتي البطالة والسكن المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني الأمر الذي أدى إلى بروز فروقات اجتماعية واضحة، هذه الأزمات المختلفة التي عرفها المجتمع الجزائري في تلك المرحلة مست فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات هذه الفئات بدأت تلتحق

(1) عبد الباسط دردور مرجع سابق ص, ص 92, 93 .

بالحركات والتنظيمات المسلحة – على وجه التحديد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ – بوصفها الفئة المقصاة من العملية الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء والتي وجدت نفسها مستعدة لممارسة العنف في أقصى مستوياته – نظرا لانسداد الآفاق أمامها – محاولة منها لتغيير الأوضاع المتأزمة التي تعيشها .

أصبح الانضمام إلى حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عملا دينيا ووطنيا بالنسبة لشرائح واسعة للسكان الذين شعروا بالانخداع بسبب وعود كاذبة ولدت في نفوسهم الشعور بالارتياح والانتقام إزاء السلطة القائمة التي انحرفت عن مبادئ ومكاسب ثورة نوفمبر 54، لا سيما لدى الشباب الذين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من استقطابهم لصالحها، كما استطاعت أن تكون إطار تتصّب فيه كل الأخطاء السابقة. ومن جهة أخرى، وحيث أن هذه الجبهة منحت لنفسها الشرعية الدينية والتاريخية وأيضا ممثلاً للإسلام دون سواه، وخاضت صراعا شديدا تجاه الأحزاب الإسلامية الأخرى من أجل الاستحواذ على الأماكن التي تشكل أراض طبيعية مناسبة للدعاية لطموحات إسلاموية وإنشاء لجان مساجد الأحياء والنقابة الإسلامية للعمال، والشرطة الإسلامية.⁽¹⁾

يمكننا القول أن الأزمة السياسية في الجزائر – في شكلها العلني – ترجع إلى أحداث أكتوبر 1988م غير أن الشيء الخفي يكمن في كون السبب الرئيسي للأزمة السياسية في البلاد يرجع إلى ذلك الصراع القائم منذ الاستقلال بين التيارين المتضادين : التيار الفرنكوفوني والتيار الإسلامي، وقد شهدت تلك الأحداث اضطرابات وأعمال عنف لم تشهدها الجزائر المستقلة وكان السبب الرئيسي في تلك الاضطرابات الأزمة الاقتصادية وقد تم قمع تلك الاضطرابات بالقوة العسكرية حيث راح ضحيتها المئات من الشباب واعتبر هذا التاريخ مؤشرا لتغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كما عرفت البلاد دستور 29 فيفري 1989م الذي أرخ بداية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد مرحلة طويلة

(1) سيف الإسلام شوية ، مرجع سابق ، ص 11 .

من حكم الحزب الواحد (1962 _ 1989) وابتداء من ذلك التاريخ دخلت الجزائر عهدا جديدا ميزه العديد من التغييرات السياسية في مقدمتها جواز تشكيل أحزاب سياسية معارضة .

يرى العديد من المهتمين بالأزمة الجزائرية أن أحداث 05 من أكتوبر 1988م كانت فرصة لظهور الإسلاميين في الجزائر إذ شكلوا مسيرة سلمية لأول مرة في تاريخ البلاد وكان ذلك في اليوم الثالث من الأحداث وقد رفع خلالها الإسلاميون وقياداتهم شعارات ونادوا بهتافات تحث على عودة السلم المدني وكانت قد انطلقت بقيادة الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي ستظهر كحزب سياسي في تاريخ لاحق، وكانت تلك هي المرة الأولى التي سمعت فيها الجماهير الجزائرية باسمه.

سبق مسيرة الإسلاميين السابقة الذكر تحرك آخر تمثل في إنشائهم لخلية أزمة حيث في السادس من أكتوبر أي اليوم الثاني للأحداث صدر تصريح عنهم اقترحوا فيه مخرجا للأزمة تشكل من عدة نقاط :

- إقامة الشورى في السلطة.

- العدالة في توزيع الثروات الوطنية.

- مساواة الجميع أمام القانون.

- صفاء الآداب و سلامة الدين.

- حرية التعبير.

خرج حوالي 20000 إسلاميا إلى الشارع في 10 أكتوبر 1988 م، كانت لقاءات تجري بين الرئيس والقادة الإسلاميين بوصفهم قوة معارضة للسلطة شرعية وقانونية. كما أنها كشفت عن عزم الرئيس على أن يكون له حلفاء خارج الأجهزة ،يمكنهم أن يضبطوا الشارع وأن يدعموا التعديلات التي يريد إدخالها .

نشر النص الجديد للدستور في 1989/2/5م، وقد تم فيه الاعتراف بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي ونقابي، وتأسيس مجلس إسلامي، في يوم 1989/02/23م جرت الموافقة بالأغلبية على الدستور الجديد من خلال استفتاء شعبي عام، وصدر في 5 جويلية 1989 القانون المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ رخصتها في السادس من سبتمبر من العام نفسه . (1)

بعد إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي أصيبت الساحة السياسية الجزائرية بحالة لم يسبق لها مثيل حيث تم تأسيس أكثر من 60 حزبا سياسيا.

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 243 , 245.

بعد إنشائها بفترة قصيرة، استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ حشد عدد كبير من الدعاة وأئمة المساجد والأساتذة والطلاب، وبعدها تم تشكيل مجلس شورى للجبهة مكونا من 30 عضوا، وقد تمكنت أيضا من حشد ضمن قواعدها عددا كبيرا من المواطنين وبسرعة مذهلة، حيث خلال عدة أسابيع فقط انخرط في عضويتها أكثر من مليون مناضلا وصلوا إلى ثلاثة ملايين فيما بعد ، بانضمام المساندين والمتعاطفين . لقد استفاد زعيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خبرتهما في العمل السياسي السري قبل الإعلان عن التعددية في أحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية وحسن توظيف الأحداث واستغلال المعطيات الجارية حتى أصبحت الجبهة تمثل أكثر القوى اتساعا وتنظيما، وقد كانت الجبهة تبشر بالحل الإسلامي من خلال قيام الدولة الإسلامية لحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري . (1)

تقوت الحركة الإسلامية الجزائرية بمختلف فصائلها مع نهاية الثمانينيات بعد أن استفادت من الانفتاح السياسي الذي أعقب الاستفتاء على دستور 23 فيفري 1989م، والذي جاء كنتيجة لأحداث 5 أكتوبر 1988م. حيث استغلت ضعف النظام الذي أنهكته الصراعات الداخلية من أجل فرض سيطرتها، ضف إلى ذلك تلك العوامل الخارجية التي كان أهمها السند المعنوي القوي للحركة بمناسبة حرب أفغانستان، وتقوي الجمهورية الإسلامية في إيران، بحيث ساعدت هذه العوامل مجتمعة على تقوية التيار الذي أصبح يخطط بشكل جدي للاستيلاء على السلطة من خلال إسقاط النظام القائم بالقوة، أو انتهاج الطريق الآخر والمتمثل في الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات بالمشاركة في الديمقراطية التي لم تكن الغالبية من الإسلاميين متحمسة لها .

إن تعاقب المحن على المجتمع الجزائري ساهم في انحراف مبدأ الشرعية الثورية باستغلالها استغلالا سياسويا، لذلك عرفت القيم الوطنية تدهورا كبيرا وسقطت السلطة الرمزية التي تستمد مبادئها من ثورة نوفمبر، ولأن الحقل الإيديولوجي

يأبى

(1) عبد الباسط دردور ، مرجع سابق، ص 99.

الفراغ فقد ظهر المشروع الإسلامي الراديكالي الذي مارس إغراء شباب متعطش للتغيير والذي عاش إحباطات متتالية، فاستمدت الحركة الإسلامية الممثلة في

جبهة

الإنقاذ قوتها من خطاب معارضة جذرية للسلطة بواسطة إدانة الظلم والرشوة وغياب الأخلاق وكل الآثار المرتبطة بعدم تطبيق الدين في صفائه الأصلي والذي

لن يتم حسب هذا الخطاب إلا بإقامة دولة إسلامية تتوفر على ضمانات خارجية قوية هدفها إعادة " أسلمة المجتمع " .

استحوذت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مجالات تمذهبها لخدمة مشروعها الإسلامي على المساجد وفضاءات الأوساط الاجتماعية التي تحركها أعمال الخير والتضامن والتكافل والتي غابت عنها هياكل الدولة، وقد تشكلت في إطارها الأفكار الراديكالية التي قدمت نفسها كبديل شرعي وحتمي لإخراج وإنقاذ البلاد من الأزمة السوسولوجية . في هذا الوقت تضافرت العوامل الأساسية وتلاحمت الأسباب فيما بينها فأنتجت الخطاب الشعبي الذي سارع لتنمية الديناميكية الداخلية وانفجار الأزمة باندلاع الغضب الشعبي وظهور العنف المسلح. يرجع الشيخ بوسليمانى سبب نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التي سنتحدث عنها لاحقا في النقاط التالية: (1)

1- كان هناك تدمير شعبي على الأوضاع البطالة ما يقرب 2 مليون، أزمة سكن ضربت الرقم القياسي، عدم تمكن الشباب من الزواج، أزمة اقتصادية.

2- كراهية الجماهير للنظام الحاكم من (1962-1988) الذي امتص الشعب عن طريق القرارات الأفقية الأحادية.

3- وعود الأنظمة الثلاث التي كانت توهم الشعب بإخراجه من الأزمة وتوفير الاحتياجات جعلت الشعب الجزائري يبحث عن بديل مهما كان كعملية انتقام.

4- الحزب الوحيد الذي يحمل الشعار الإسلامي الذي دخل في الانتخابات من هنا لم يقع في 12 جوان 1990 انتخبا حول البلديات أو المجالس الولائية، إنما وقع

(1) محمد بوسليمانى، وقفات مع الحركة الإسلامية في الجزائر،

استفتاء أنتم مع الإسلام أم ضده، فلاحظنا الذين جاءوا و وضعوا ورقتهم لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا علاقة لهم بالصلاة، ممكن بنت كاسية عارية تبحث عن رقم (06) نوع من الانتقام من النظام، المهم في هذه الفترة حاولت الجمعية آنذاك أن تبحث عن صيغة تلم شمل المسلمين خاصة كواجهات قانونية، فدعت بعد أن بدأ الكلام عن الانتخابات التشريعية، فلم تشارك في الانتخابات المحلية أما المجلس التشريعي الوطني فهو من مراكز اتخاذ القرار.

لا يمكن أن ننهي وقفنا مع سنوات الثمانينيات دون التذكير بحدث مهم كونه سيصنع الأحداث الدامية في جزائر التسعينيات، تمثل ذلك الحدث في المسيرة التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ باتجاه وزارة العدل مطالبة بالإفراج عن أعضاء "جماعة بويعلي" المعتقلين ، حيث تؤكد العديد من الدراسات المهمة بالشأن الجزائري وتحديدًا المتتبع لمسيرة ظاهرة الإرهاب في الجزائر أنه فعلا تم إطلاق سراحهم وكان منهم آنذاك أشخاص سيكونون أمراء في الجماعة الإسلامية المسلحة التي سنتحدث عنها لاحقا في سيرورة هذه الدراسة، وسيوقعون أسماءهم من دم في تاريخ الجزائر مع الإرهاب، لقد انخرطت المجموعة التابعة لـ " بويعلي" والتي تم إطلاق سراحها ، في الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية الأمر إلا أن أعضاءها لم يقتنعوا بالعمل السياسي واتجهوا نحو العمل المسلح .

إن تركيزنا على هذه النقطة بالذات إنما يرجع إلى الانعكاسات الخطيرة التي نتجت عن مثل ذلك القرار غير المسؤول الذي اتخذته السلطة الحاكمة في ذلك الوقت، حيث سمح لأشخاص كانوا في وقت سابق قد حملوا السلاح ضد النظام الحاكم وحاولوا زعزعة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد بالنشاط السياسي بشكل أكثر من عادي الأمر الذي أجاز لهؤلاء الانخراط في مجموعات مناوئة للنظام دون أدنى صعوبة وهذا ما قاد الجزائر — بمجرد تقوي هذه الجماعات — إلى الهاوية .

نؤكد أيضا في هذا الصدد أن مثل هذه القرارات المصيرية التي تخص مستقبل الدولة والشعب في آن واحد إنما تحتاج إلى تأني بل وإلى دراسات جادة، لأنها إذا ما اتخذت بصورة متسرعة وملهولة فإنه من شأن هذا أن ينعكس بصورة سلبية على البنية المجتمعية ككل، لذلك فإننا نبدي تخوفا من قانون المصالحة الوطنية الذي من الممكن جدا أن يفرز أشخاصا يعاودون النشاط الإرهابي فيما تم العفو عنهم في إطار هذا القانون، مثلما حدث ذلك مع جماعة بويعلبي الذين استفادوا من قرار عفو رئاسي وكان أن تقفوا بشكل رهيب وعادوا للظهور على الساحة السياسية ليخلقوا فيما بعد الإرهاب في الجزائر وبهذا يكونون قد أدخلوا البلاد في دائرة من اللأمن استمرت طويلا وكانت انعكاساتها خطيرة للغاية وعلى كافة المستويات وهذا ما سنفصل فيه لاحقا .

انفصل الأصوليون – الذين انتهجوا العنف المسلح كوسيلة للوصول إلى السلطة – عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لا تزال إلى تلك الفترة تنشط سياسيا ، بينما اتجه أولئك المنفصلون إلى الجبال لمواصلة العمل المسلح ، وبالفعل بدأوا نشاطهم في أواخر عام 1989م حيث قاموا بعدة عمليات مسلحة ، من ذلك مهاجمة المحكمة في مدينة البليدة عام 1989 م حيث سقط عدد من أفراد الدرك الوطني ، وتلتها عملية الهجوم بالمتفجرات في المدينة نفسها وهي منطقة معروفة بإيوائها لعدد من الثكنات سنة 1990، وكان ذلك من أجل الحصول على الأسلحة (1).

كان سبب الانفصال هو الاعتقاد بضعف حظوظ نجاح الخيار السياسي، إما لضعف شعبية التيار الإسلامي – حيث لا تزال الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تختبر شعبيتها بعد – ، أو الشك في نزاهة وصدق نوايا النظام الحاكم وطريقة تعامله مع الانتخابات باستعماله للإدارة من أجل التحكم في النتائج، لعل ذلك ما

(1) عنصر العياشي، مرجع سابق، ص ص 61.62.

جعل التيار الإسلامي الراديكالي يستبق الأحداث ويلجأ إلى العنف المسلح من خلال القيام بعدة عمليات منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات. على صعيد الحياة العامة أصبحت الجماعات الإسلامية صاحبة الكلمة الفصل في الحكم على ما يجوز وما لا يجوز، وهكذا انقلبت حياة الناس رأساً على عقب، وخلال عام واحد تم تسجيل سلسلة متلاحقة من الإجراءات الميدانية في أحياء المدن الرئيسية تحت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تضخمت تلك الجماعات الإسلامية بانضمام أعداد هائلة من الشباب الضائع العاطل عن العمل إلى صفوفها و الباحث عن مخرج لأزمته و لتهميشه من طرف مجتمع تلاشت فيه كل الضوابط وأصبح مفتوحاً على كل الاحتمالات . لقد كان كل يوم جمعة موعداً لالتقاء الإسلاميين كان ذلك خلال صلاة الظهر حيث كانوا يفتشون الأرصفة المحيطة بجامع السنة في باب الوادي أين كان يخطب الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مندداً بالديمقراطية ومردداً بأنها كفر. (1)

كانت التظاهرة الحاشدة التي عمت شوارع العاصمة يوم الجمعة 20 أبريل 1990م قبل أسابيع قليلة من الانتخابات البلدية نذيراً بقدرة هذا التيار على التعبئة وعلى الاستيعاب وعلى التنظيم. وهنا نشير إلى أن شعبية هذا التيار الإسلامي أصبحت واضحة للعيان حيث اختبر شعبيته من خلال تلك التظاهرة، حيث وبغض النظر عن المطالب التي رفعها الإسلاميون خلالها إلا أنها تكون قد أظهرت للمرة الأولى أن جبهة الإنقاذ الإسلامية قوة رئيسية في الشارع الجزائري، سواء بسبب تغلغلها في كل أوساط المجتمع الجزائري أو بسبب الإمكانيات البشرية والتنظيمية والمالية التي في حوزتها ، كما أظهرت أن الجناح الراديكالي في الجبهة بقيادة الرجل الثاني فيها هو الذي أصبحت له الغلبة. (2)

(1) عبد الباسط دردور، مرجع سابق، ص 112.

(2) المرجع نفسه، ص ص 247.248

هل يعني ما تقدم ذكره أن تبني القوة والعنف كوسيلة للنضال أصبح أيضا وسيلة لحشد الجماهير. وهل معنى ذلك أيضا أن تلك الجماهير الآتية من المجتمع الجزائري أصبحت متعطشة للعنف. إذا كانت الإجابة بنعم، لا بد أن نتساءل لماذا؟ بعد عدة مناورات قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، انطلق المسار الانتخابي حيث بدأت الانتخابات البلدية التي قرر لها تاريخ 12 جوان 1990م غير أن تلك الخلافات العميقة حول الانتخابات أدت إلى انقسام الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى معسكرين. من جهة الذين يدافعون عن القبول بالمرور على الاقتراع و مرجعهم الديني هو الحديث المنسوب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم "الحرب خدعة" ومعناه أن اللجوء إلى الخدعة لمحاربة العدو تعتبر حلالا، وبالتالي فهم يعتقدون أن الانتخابات مجرد وسيلة للوصول إلى الحكم. ومن جهة ثانية الراديكاليون الذين أعلنوا أن المشاركة في الانتخابات حرام، وهذا ما سبقت الإشارة إليه، وقد كلف الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بإيجاد تبرير في القرآن لمشاركة الجبهة في الانتخابات البلدية. وبالفعل فقد وجد التبرير المناسب لذلك حيث ضمنه في عدة نقاط من بينها:

- على المرشح المنتخب أن يحرص على أن يأمر ويطاع، ولكنه لا يتلقى أوامر ولا يطيع.
- ليس عليه أن يكون منفذا " للجاهلية " بل عليه العمل لتصفيتها وفقا لسياسة تشريعية.
- عليه رفض كل موقف متناقض مع الشريعة.

إن التبرير الذي قدمه الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ يؤكد نظرة الأصوليين للديمقراطية باعتبارها مجرد " خدعة "، أي وسيلة للوصول إلى

الحكم لفرض نظام سياسي مطابق للشريعة. حيث لم ينقطع القائد الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن التكرار بأن مفهوم الديمقراطية غريب عن اللغة والثقافة العربيين، وأن الأنظمة التي تنتسب إليها هي أنظمة معادية تماما للإسلام، واستيرادها يشكل مؤامرة خبيثة من جانب اليهود والصهيونية العالمية، والغربيين، والشيوعيين الذين يرمون إلى إضعاف " الأمة الإسلامية " والقضاء على الإسلام⁽¹⁾. وهذا ما جعلهم يكفرون الدولة الجزائرية والنظام الحاكم فيها باعتبارها تتبع التوجهات السياسية السائدة في العالم الغربي مثل الاشتراكية والديمقراطية.

غير أن قبول الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الديمقراطية باعتبارها "خدعة" لم يثته عن المطالبة بضرورة الاستعداد للجهاد في سبيل الله من أجل القضاء على الكفرة، حيث في جانفي 1991 وفي خطبة له في صلاة الجمعة بمسجد القبة في الجزائر العاصمة يوضح هذا الأخير ما ينتظره فعلا من المتطوعين شارحا لهم أن هؤلاء المتخرجين من معسكرات التدريب لن يتوجهوا إلى العراق وإنما سيتدربون على استخدام الأسلحة للاستعداد لكل الاحتمالات في الجزائر ذاتها ويؤكد أيضا على أن على هؤلاء التدريب بدون سلاح على التربية الجسمانية والرياضية واستيعاب الدروس حول الجهاد والمكانة التي يحتلها في حياة المسلمين وحول روح الإقدام والتضحية مضيفا أن البلدية الإسلامية لن تدخر أي جهد لحسن سير هذه التربية.⁽²⁾

كان الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد سبق ذراعه الأيمن في تأكيده على أطروحة الجهاد حيث سبق وأن صرح في قسنطينة بمناسبة الفاتح من نوفمبر أنه "بالحوار سنغير النظام و إن تراجع الحوار فسيكون الجهاد" و استنطرد قائلا: " يا شعب الجزائر موقفك حاسم فلما النصر وإما الشهادة باسم الله

(1) محمد عصامي، مرجع سابق، ص 88.

(2) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص 247.248.

هذا العام سيكون عام إقامة الجمهورية الإلهية " كما صرح الشخص ذاته في 2 أبريل عن النية في تنظيم إضراب عام مفتوح . ليضيف في 14 من أبريل 1991 وردا على الجيش الجزائري الذي كان قد حذر الجبهة الإسلامية للإنقاذ من مؤامرة كبيرة تهدف إلى تفكيك العالم الإسلامي، أن الجيش الجزائري إذا كان يحاول منع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من اللجوء إلى إضراب عام، فإن الجبهة " ستحارب الجيش حتى الإبادة ". كما هدد علنا بالدعوة إلى الجهاد إذا رفض رئيس الدولة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة . (1)

إن فكرة الإضراب لم يكن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الوحيد الداعي إليها حيث كانت عدة أحزاب مجتمعة و منفردة أيضا قد حاولت أن تضغط على الحكم بواسطة هذه الفكرة، غير أن ذلك لم يتعد حدود التهديدات الشفهية و هذا ما جعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ مختلفة، إذ أرادت هذه الأخيرة الذهاب بعيدا بل حتى النهاية لسبب بسيط تمثل في كون فكرة الإضراب لم تكن جديدة بل كانت تراود مناضليها منذ زمن طويل وكانوا يستعدون لها بالفعل حيث كانت عبارة "العصيان المدني" تتداول خفية وتنتقل إلى عمق الحزب وداخل المساجد منذ شهر حانفي 1991 م .

أكد الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ رأيه الداعي للإضراب العام، حيث أعلن في الثاني من ماي للناس بأن يستعدوا لإضراب سياسي طويل مثل إضراب 1957 ضد المحتل، ويصرح أيضا ذراعه الأيمن في الحزب من مسجد آخر في نفس اليوم " إن لم يتركونا وشأننا فإنه من واجبنا أن نرد بالقوة ". في العاشر من ماي في مهرجان بالبليدة يسمع نشيد الجهاد يردد جماعيا من طرف المناضلين. ثم جاء يوم 23 ماي ليعلن فيه القائدان الرئيسيان للجبهة الإسلامية للإنقاذ في ندوة صحفية عن إضراب سياسي غير محدود بدءا من 25 ماي، كان نداء قد وجه قصدا بالخميس لكي يسمح هذا لكل المساجد المسيطر

عليها من طرف الجبهة بترديد النداء خلال الصلاة الأسبوعية الكبيرة غداة ظهيرة الجمعة الموالية . (2)

(1) لياس بوكراع ، مرجع سابق ، ص ص 249 250.

(2) المرجع نفسه ، ص ص 45.44.

في يوم الجمعة 24 ماي أعلن للمرة الثانية ولليوم التالي قيام إضراب عام مفتوح وحسب مناظلي الحزب فإن الأمر لا يتعلق بإضراب عام، بل بحملة " تمرد مدني " حتى انهيار الدولة وكانت أبرز مطالبه :

- إعادة النظر في التقسيم الانتخابي.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في وقت واحد مع الانتخابات التشريعية.

يمكننا القول أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تبنت نهائيا إستراتيجية جديدة بهدف تغيير قمة السلطة بعدما ظهر جليا بعد عام على تجربة المجالس البلدية أن تغيير القاعدة فيه من الضرر أكثر ما فيه من النفع حيث يلقي بالأوزار الاجتماعية كلها على صغار المسؤولين الذين لا يملكون أية صلاحيات حقيقية إنما تبقى السلطة الحقيقية بقمة الهرم لا تتغير رغم مرور الزمن، عندها بدأت المطالبة الفعلية بضرورة إجراء انتخابات رئاسية وهو الإجراء الوحيد الذي من شأنه إحداث التغييرات التي تنشدها الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

بدأ إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضعيفا ومحدودا في بؤر متفرقة، غير أن المسيرات لم تتوقف في الشوارع، لتتخذ فيما بعد طابعا شبه عسكري بعكس مظاهرات السنة الماضية والتي كان يسودها صمت مطبق. حيث في جوان 1991 أصبح المتظاهرون يخرجون جماعات وينتظمون في مربعات من 200 شخصا تقريبا ويحملون الأعلام الخضراء والسوداء وفي بعض الأحيان الأعلام الوطنية ويرفعون القرآن مفتوحا ويسيروا بخطى حربية يحيط بهم الأفغان الذين

ظهروا للمرة الأولى في شوارع العاصمة بلباسهم الأفغاني المميز، السروال الطويل وفوقه قميص أبيض مسدل حتى الركبتين. عجزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن شل البلد إلا أنها شلت الشوارع، واعتباراً من الفاتح من شهر جوان انحرف إضراب الإسلاميين الذي كان إضراباً سياسياً سلمياً نحو العصيان. كان في الشارع 200 ألف شخصاً بين بلديتي الحراش وبولوجين بالجزائر العاصمة، وقد قام الإنفازيون بمحاصرة جميع المباني العامة و من ضمنها العسكرية والأمنية، قام الإسلاميون بمحاولة للهجوم على مقر أمن ولاية الجزائر وكانوا يهتفون "شرطة إسلامية"، "دولة إسلامية بالسيف والدم"، لتندلع بعدها مجابهات وصدّامات في عدة أحياء من الجزائر بين المتظاهرين وقوى الأمن.

كانت هذه الصدامات مع أول تدخل للدرك يوم 2 جوان 1991، ووصل إلى ذروته في اليوم الرابع من الشهر نفسه، حيث أعلن رئيس الدولة حالة الحصار وهي أقصى حالات الاستثناء لتخضع البلاد بعدها للحكم العسكري. لقد أصبح وجود الجيش في الشارع وفي ظل حالة الحصار - الكابوس الذي يؤرق إسلاميي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذا ما جعلهم يؤكدون على ضرورة عودة الجيش لتكناته واتخذوا ذلك مطلباً أساسياً. إلا أن وحدات من الجيش بادرت بإزالة الشعارات الإسلامية من واجهة الدبابات مثل "البلدية الإسلامية" وإعادة شعار "من الشعب وإلى الشعب" وجرت عمليات مماثلة على الطرق الرئيسية مثل الطرق المؤدية للمطار حيث أزيلت شعارات مثل "لا تنسى ذكر الله"، هذا ما جعل التصعيد يصل ذروته⁽¹⁾.

كانت وثيقة "تعليمات في 22 نقطة" موقعة من زعمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ باسم "اللجنة الوطنية لمتابعة الإضراب وإدارته" قد عممت في السادس من شهر جوان على المكاتب التنفيذية المحلية. وقد جاء فيها توصيات "الزعماء"

(1) عبد الباسط دردور مرجع سابق، ص 115، 117،

الخاصة بمتابعة الإضراب المنطلق. بعد عملية إخلاء الساحات العامة تحولت الشوارع الجزائرية إلى دراما، حيث قتل 95 شخصا وجرح 481 منهم 18 قتيلا و181 جريحا من رجال الأمن ، تم تدمير خلال هذه الأحداث 16 مقرا لمؤسسات عامة، وتخریب 360 ناقلة، وخسارة أكثر من 250 مليار دينار جزائري .وتطبيقا للنقطة الحادية عشر من " تعليمات في 22 نقطة " ، بدأ المناضلون المفترض بهم الالتحاق بحرب العصابات أو العمل المسلح في الخفاء باتخاذ الترتيبات من أجل ذلك، حيث بعد وقف الإضراب العصياني في 7 جوان 1991م تشكلت مجموعات مسلحة صغيرة تحت عباءة العناصر الجهادية ،والتي كانت ترفض المسيرة القانونية للحزب وترفض مسبقا حكم صناديق الاقتراع . (1)

إن أكبر تحدي يظهر تجذر القناعة الخاصة بضرورة استخدام العنف ضد السلطات السياسية والإدارية والأمنية الجزائرية كان إذن قرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ القيام بالعصيان المدني السابق الذكر والذي أدخل البلاد في دوامة سياسية تخللتها أعمال عنف وشغب مع إصرار قيادات هذا الحزب على المواجهة الميدانية للسلطة .

شكلت التعليمات الصادرة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ يوم 6 جوان 1991م دليلا ميدانيا للمواجهة بـ22 نقطة نذكر منها الأكثر وقعا: (2)

- لابد من الدفاع عن النفس والمقاومة في الأحياء ولكل حي تحديد الطريقة التي يراها كفيلة بتحقيق هدف المقاومة (النقطة2).
- الابتعاد عن المواجهة الجماعية للجيش وإنما لابد من تحديد خطة مقاومة فعالة (النقطة4) .

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص ص 252.253.

(2) محند برفوق ، مجلة المفكر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، العدد الثاني ، مارس 2007 ، ص 39.

- تعطيل الأجهزة والأماكن الفعالة للشرطة خاصة ، والدرك والجيش عامة. (النقطة 7)
- في حالة الاختطاف للقيادات في الجبهة لا بد من المعاملة بالمثل للشخصيات الهامة (النقطة 9).
- تخصص جماعات للعمليات الهجومية المنظمة على المراكز الحساسة التي تصيب العدو (النقطة 11) .
- على الرغم من خطورة العناصر التي تضمنتها هذه اللائحة إلا أنها لم تكن مفاجئة نظرا لاستخدام حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ خطابا يقوم على الغلو والمغالاة، مع التأكيد المستمر على احتكاره " للحقيقة الإلهية " التي كانت صحفه (الإنقاذ، المنقذ، الفرقان) تؤكد عليها دوما فكان خطابها السياسي الإعلامي والمسجدي يقوم على اعتبار النظام السياسي ومؤسساته وكل الأحزاب غير الإسلامية خارجة عن إطار الشريعة الإسلامية خالقة بذلك تصورا ثنائيا للمجتمع (متدين وغير متدين) وبذلك فتحت المجال لتكفير الدولة والمجتمع وإياحة دماء المواطنين والأجانب على حد سواء .
- مما زاد من خطورة الطرح السابق الذكر تزامنه مع عودة عدد كبير من الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية حاملين معهم " منطقا جهاديا " للتغيير السياسي والاجتماعي وتجربة ميدانية في حرب العصابات و التعامل مع المتفجرات مكتسبة من تدريبات قتالية ميدانية⁽¹⁾ .
- في نفس الفترة كان قادة الجناح الراديكالي يقومون بتنظيم جماعات مسلحة متفرقة في أحياء العاصمة وضواحيها، مثل القصبة، براق، ومنطقة بوفاريك. ثم جرت هيكلية تلك الجماعات في تنظيم موحد باسم " جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وقع ذلك في شهر أوت 1991 م مباشرة بعد

(1) امحمد برفوق ، مرجع سابق، ص.ص 40.39.

(2) عنصر العياشي ، مرجع سابق ، ص 62.

المواجهة الدامية التي كانت قد أعقبت حالة العصيان المدني. هذه المجموعة هي التي تبنت صراحة عملية " قمار " في 1991 م والهجوم على مقر الأيرالية في مطلع 1992م، وهي ذات المجموعة التي أصبحت فيما بعد تسمى " الجماعة الإسلامية المسلحة GIA ". (2)

أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مواجهة مفتوحة على كل الاحتمالات مع الجيش، وكان ذلك عندما حملته مسؤولية التصعيد مكررة مطالبها

برفع حالة الحصار، وقد جاءت هذه الاتهامات كرد على تلك الاتهامات الصادرة من الجيش باتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث اتهمها بالعنف وخرق الدستور والإخلال بالأمن ورفض قوانين الجمهورية ومع نهاية شهر جوان 1991م تم اعتقال قائدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحكم عليهما بـ 12 سنة سجنًا. غير أن الاضطرابات تواصلت، الأمر الذي أدى إلى موجة اعتقالات في أوساط المنتسبين لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلا أن الكثير منهم تمكن من الفرار من الاعتقالات والتحقوا بالفرع المسلح للجبهة. (1)

كان أحد الإسلاميين، وهو فرد قديم في " جماعة بويعلي " ورئيس المكتب الولائي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في بومرداس، يتوعد أنه في حالة المواجهة ستتطلق الرصاص الأولى من مسجده وكانت شعارات مدوية عبر صيحات مجموعة مناضلي حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثل: " عندما يكون البلد كله لا يتوق إلى الجنة كلها، ويكتفي منها بأدنى درجة منها، فإننا ننادي هنا بالتأسيس السريع لدولة إسلامية وبرحيل "الملاحدة" و إلى مكان ما نطالب بأخذ القادة وبيعهم في سوق الرقيق " ، ويصبح البلد محكوما بعبارة " لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول "، هي بفعل انضمام حركة الهجرة والتكفير للإضراب مما عجل بانضمامها إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

قام الطلبة المنتسبون للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجامعات بالاعتداء على زملائهم غير المضربين الذين أرادوا اجتياز امتحاناتهم، حيث اضطرت عدة جامعات إلى الاستجداد بقوى الأمن، فيما أغلق بعضها أبوابه. في تلك الأثناء بثت وزارة الداخلية بلاغا مفاده أن فشل الإضراب ترتب عنه مظاهرات في الشارع تحولت إلى وسيلة تعبير للعصيان المدني، وعليه فإن إجراءات ستتدخل حيز التنفيذ متمثلة في إجراءات إعادة النظام وملاحقة الأشخاص الذين يعرقلون السير العادي للمصالح.

(1) عبد الباسط دردور مرجع سابق، ص 118

أدت إعادة الشعار الوطني إلى مصادمات جديدة بين قوات الأمن والإسلاميين إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورغم كل تلك المصادمات رفضت اعتبار البلديات التي تسيرها كبلديات جمهورية بل هي بالنسبة لمناضليها بلديات إسلامية وستبقى إسلامية. في اليوم ذاته الذي فتح فيه موضوع أو معركة الشعارات دعا الرجل الثاني في الحزب من مسجد السنة إلى تخزين الأسلحة استعدادا للمواجهة مع السلطة الحاكمة في البلاد، وهو ما كان قد دعا إليه الرجل الأول في الجبهة.

بعد أن ازدادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حدة وفشلت المشاريع التنموية في تحقيق النقلة النوعية لتحديث المجتمع، تصاعدت وتيرة العنف في المجتمع الجزائري بصورة أصبحت تنبئ بالخطر خاصة فيما يتعلق باستقرار البناء الاجتماعي. إن العنف الذي شهدته الساحة الجزائرية كان تعبيراً عن حجم الكبت المتراكم، فهو لم يشكل دليل أزمة حزب جبهة التحرير الوطني - الحزب الحاكم منذ الاستقلال وإلى غاية إقرار التعددية الحزبية - فقط ولا أزمة النسق السياسي، وإنما أزمة مجتمع برمته وجاءت نتيجة إخفاقات متعددة

وصراعاً بين الدولة والحزب والمجتمع المدني من جهة والجماعات الإسلامية من جهة أخرى.⁽¹⁾

إلا أن فترة الرخاء الديمقراطي لم تدم إلا سنوات وبعدها واجهت الجزائر متغير سياسي في كانون الثاني/يناير/ 1992 أوقفت المؤسسة العسكرية المسار الانتخابي (الانتخابات التشريعية) وقد وصف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة هذه المرحلة بأنها (أول أعمال عنف) وكان الثمن إن دفعت الجزائر أكثر من 200 ألف (قتيل) و 10 آلاف (مختطفا) وعشرات الآلاف من ضحايا التعذيب ومئات

الآلاف من المرحلين والمهجريين.⁽¹⁾

3-4 توقيف المسار الديمقراطي في الجزائر وتحول الإسلاميين إلى

العمل المسلح العنفي

يمثل ضيق قنوات الحوار وغياب قنوات وسيطة أو عدم فاعليتها وعدم الاعتراف بمبدأ المعارضة السياسية وغلغلق كل قنوات التعبير الشرعي حافزاً لتحريك العنف السياسي لدى فئات عريضة من المجتمع، ويضاف إلى ذلك استئثار الحكام بالسلطة وإلى نشاط الحركات السياسية الإسلامية وصحوة الجماعات الإثنية والطائفية وأضحى الواقع يقدم للعنف السياسي البيئة المناسبة لاندلاعه .

(1) المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، محاولة قراءة انتفاضة أكتوبر 1988، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 191 كانون الثاني 1995 ص 107 .

إن الثنائية الفكرية المتمثلة برؤية الواقع محصوراً بين الحق والباطل أو الصواب والانحراف والتوهم باحتكار الحقيقة ورفض الاختلاف وأن أفكار كلا الفئتين غير قابلة للمناقشة وتصلح أفكارهما لكل زمان ومكان يؤدي ذلك إلى لجوء هذه الأطراف إلى العنف. كما أن احتكار الحقيقة هي الإرهاصات الأولى للعنف إذ تنشأ الاختلافات الدينية والعرقية وتتحول إلى صراعات تاريخية ناتجة عن النظرة والتمسك بالفكر الأحادي مما يدفع إلى إقصاء الآخر واجتثاثه.⁽²⁾

لم يكن فشل " الإضراب العصياني " في ماي وجوان 1991م السبب في تشكل الفروع المسلحة للجبهة الإسلامية للإنقاذ ذلك لأن هذه الفكرة هي قديمة تزامن ظهورها مع ظهور الجبهة على الساحة السياسية في الجزائر. جعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومنذ إنشائها معسكرات تدريب على الفنون القتالية والرياضية القاسية كالسير على الأقدام، المسيرات، تسلق العوائق، بالإضافة إلى تقنيات القتال المغلق. وكان ذلك في مناطق مختلفة من البلاد

(1) خيربي عبد الرزاق جاسم ، تطور الوضع السياسي في الجزائر ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 14 ، 1994 ، ص56.

(2) هشام الحديدي ، مرجع سابق ، ص 57 .

وبالتحديد في المناطق الريفية ويعني ذلك أن البؤر الإسلامية المسلحة كانت قائمة قبل الإضراب وما نجم عنه لأن هذا الأخير ما كان إلا مرحلة على طريق الإعداد للهدف الأسمى وهو "الجهاد".

هدفت السلطة الجزائرية من وراء الاعتقالات التي قامت بها في أوساط الإسلاميين إلى تفكيك الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإعادة تركيبها حول قطب من العناصر المعتدلة و القادرة على إعادة إدراج الحزب في الديمقراطية من

جهة وإلى تحييد المجموعات الإرهابية الأخذة في التشكل من جهة ثانية . إلا أن ذلك قاد الأوضاع إلى التآزم أكثر لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ذلك انقسمت إلى قيادة قانونية تحضر للانتخابات التشريعية و قيادة سرية منظمة في خلية الأزمة تأخذ على عاتقها مهمة الإعداد للكفاح المسلح و عندما انعقد " مؤتمر باتنة " كانت كل نزعة من النزعات الممثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) تملك فرعها المسلح (FIDA) للجزائريين ،الحركة الإسلامية المسلحة MIA " للبويعليين " قدامى السلفيين الجهاديين، " الباقون على العهد " وهم الجهاديون الجدد، بالإضافة إلى عدة مجموعات مسلحة أخرى كلها معادية لفكرة عمل سياسي قانوني كانت قد تشكلت تحت قيادة أعضاء منظمات سرية سابقة مثل "الهجرة و التكفير" أو بعض قدامى مقاتلي حرب أفغنستان الملقبين " بالأفغان".

أخذ العنف مع نهاية عام 1991 تاريخ توقيف المسار الانتخابي، أبعادا وصلت إلى حد الدعوة إلى الموت ورفض كل حق في الاختلاف، والمقصود بالمسار الانتخابي هو تلك الانتخابات التشريعية التي كان أعلن عنها رئيس الدولة آنذاك يوم 1991/10/15م والتي حدد لها موعدا في السادس والعشرين من ديسمبر من السنة نفسها ليعلن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ قراره المشاركة في تلك الانتخابات وكان ذلك رسميا في الرابع عشر من ديسمبر حينها كانت الحملة الانتخابية قد بدأت منذ يومين، وقد شكلت عملية الهجوم على ثكنة قمار قرب وادي سوف التي تبعد 800 كلم جنوب شرق العاصمة في يوم 1991/11/29 أول عملية جهادية واسعة النطاق⁽¹⁾.

يمكننا اعتبار تلك الخطوات التي اتخذتها السلطة الحاكمة في الجزائر آنذاك مجرد حلول ترقيعية . حيث بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية اتخذ الجيش قرارا بإلغاء الدورة الثانية وتعليق المسار الانتخابي، في 1992/11/11 قدم رئيس الدولة استقالته، وفي 1/14 من السنة ذاتها أعلن المجلس الأعلى للأمن عن شغور السلطة إذ كان

الرئيس قد حل الجمعية الوطنية بمرسوم رئاسي يوم 4 جانفي وأنشأ المجلس الأعلى للدولة وهو عبارة عن قيادة جماعية مكونة من خمسة أعضاء مكلفة بالإدارة كمرحلة انتقالية للدولة محددة بثلاث سنوات، كما تم اعتقال قادة حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ . إن مثل تلك الإجراءات لا نعتبرها حلولا جذرية لأن السلطة في تلك الفترة كانت تفتقد للتوازن والرؤية الصائبة بسبب تفاجئها بتسارع الأحداث، الأمر الذي لم يمهلها الوقت الكافي لاتخاذ قرارات ذات بعد استراتيجي كما كان مرجوا منها .

إنّ الإجراءات القمعية التي مسّت مناضلي الحزب لم تضعفه مثلما كان متوقعا، بل على العكس من ذلك، فقد عزّزت صورته على أنه الحزب الوحيد القادر على إحداث التغيير الذي يتطلع إليه السكان الذين أيدوه بقوة. وإذا كان توقيف المسار الانتخابي قد وضع حدا نهائيا لأهداف الحزب في الهيمنة على المؤسسات التشريعية، إلا أنّ ذلك أدى إلى تعزيز الأطروحات الراديكالية المؤيدة لإقامة الجمهورية الإسلامية، ونشرها من طرف مناضلي الحزب والمتعاطفين معه الذين انتهى بهم الأمر بالالتحاق بجماعات مسلحة من أجل الجهاد ضد النظام الكافر والغاصب حسب قناعتهم⁽²⁾ .

(1) لياس بوكراع، مرجع سابق، ص ص 255 – 260 .

(2) سيف الإسلام شوية ، مرجع سابق ، ص 11 .

وكلت قيادة المجلس الأعلى للدولة إلى " محمد بوضياف " شخصية تاريخية من مرحلة 1954/11/1، ومساعدوه "علي كافي" وهو الأمين العام لمنظمة المجاهدين الوطنية و"علي هارون" وهو محامي و قائد سابق لفدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا و"تيجاني هدام" رئيس جامع باريس و اللواء

الركن "خالد نزار" وزير الدفاع آنذاك، في هذه الأثناء وجدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها مضطرة للتعامل مع المعطيات الجديدة ولم يكن قد بقي لها أية حجة لتهدئة الشباب الثائرين ضد النظام العسكري، أما على الصعيد السياسي فقد عممت الجبهة عبر وسائلها الاتصالية المتمثلة في رسالة الجبهة، منبر الجمعة، العمل المسلح لغرض ديني فيما كانت الاتصالات على جبهة أخرى وهي الجبهة العسكرية ويتعلق الأمر بالدعم المادي (مال، سلاح، ذخيرة، ملابس وسائل اتصال، ملاجئ) .

إذن وبعد توقيف المسار الانتخابي عام 1992 م، وتقديم الرئيس لاستقالته، وحل المجلس الوطني وكل ما خلقه ذلك من فراغ دستوري وهي الوضعية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر المستقلة، وكذا قيام رئيس المجلس الأعلى للدولة بإلغاء نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية استنادا إلى أحكام المجلس الدستوري بشأن الطعون التي تقدمت بها بعض القوى السياسية في هذا الشأن وإلغاء الدور الثاني للانتخابات، طلبت الحكومة تدخل الجيش صراحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأمن، في مقابل ذلك اتجهت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لبلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد أن فقدت شرعيتها حيث تم حلها كحزب سياسي، وبذلك نقول أن الحكومة الجزائرية باتخاذها لمثل تلك الإجراءات القمعية في نظر الجبهة الإسلامية ومؤيديها تكون قد أعطت مبررا لهؤلاء للتحويل نحو العمل المسلح المنظم بل وسمحت لهم بلعب دور الضحية خاصة أمام المجتمع العالمي الذي تعاطف معهم إلى حد كبير وهو ما زاد من تأزم الوضع في الجزائر .

زادت حالة إعلان الطوارئ في 9 / 02 / 1992 في تصاعد أعمال العنف في الجزائر بعد أن تمكنت المؤسسة العسكرية من قمع المعارضين ويعود السبب وراء فرض حالة الطوارئ، وشهدت هذه المرحلة لاسيما بعد وصول الرئيس بوضياف مزيداً من العنف بعد القرارات التي اتخذها بحل جبهة الإنقاذ

في 14 / 03 / 1992 وتصعيد حملة الاعتقالات وتفاقم الوضع الأمني تأزماً بعد اغتياله إذ تم اختيار علي كافي الذي استمر في استخدام نفس السياسة الإقصائية معلناً رفضه أي حوار مع الإسلاميين وفي ظل عدم وجود أفق للحوار وسيطرة المتشددين على الحركة المسلحة المعارضة مما أدى إلى استمرار العنف والعنف المضاد.⁽¹⁾

أصبح الشعب الجزائري في نظر الجماعات الإسلامية كافراً وهذه مرحلة خطيرة سيكون تأثيرها كبيراً على مستقبل البلاد، حيث انطلقاً من هذه العقيدة وترسيخاً لها أعلن أحد قياديين الإسلام المسلح في الجزائر تكفيره للشعب الجزائري بأكمله ليكشف حقيقة منهج تنظيم الجماعة الإسلامية المسلحة المبني على أيديولوجيا السيد قطب وأتباعه التي تكفر شعوب الدول الإسلامية وتتخذ من الجهاد أسلوباً للوصول إلى أهدافها المتمثلة أساساً في إلزامية تطبيق تعاليم العقيدة الإسلامية، وقد تم تبني هذه الأيديولوجيا من قبل الجماعات الإسلامية الجزائرية وهو منحرف خطير للعنف الإسلامي في الجزائر. إن تلك الخطابات تم استغلالها من طرف الكثير من المتشددين سواء من قدماء الحرب الأفغانية أو إطارات الحركة المسلحة التي كان يتزعمها خلال الثمانينيات "بويعلّي" حتى يفكروا في خيار المواجهة المسلحة.

صرح أحد الأفغان الجزائريين الباعثين للجهاد في الجزائر " كان العلماء يقولون إنه فرض علينا أن نقف مع إخواننا في أفغانستان فوقفنا معهم .. وقد خرج الروس والنظام الشيوعي قد سقط لذلك بدأت أنظر إلى جدوى وجودي هناك .. وكان شيخ من الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد قال لي في إحدى الجلسات بيننا : "يبدو أن دورك في أفغانستان قد انتهى ويجب أن تبدأ رحلة العودة إلى الجزائر".⁽¹⁾

(1) سيف الإسلام شوية ، مرجع سابق ، ص 10 .

ويضيف عنصر آخر من الجماعة الإسلامية المسلحة في نفس السياق "كان ذلك منعرجا حاسما بالنسبة لي حيث اضطررت بعدها دخول الحياة السرية هربا من ملاحقة رجال الدرك حيث لجأت رفقة مجموعة من العناصر إلى " جبال الزبربر" بـ " الاخضرية " ولاية البويرة وأقمنا هناك معقلا مسلحا هو الأول من نوعه وبالمكان نفسه انعقد أول مؤتمر لمختلف فصائل الحركة الإسلامية المسلحة في صيف عام 1992".

لقد كان الخيار المسلح حاضرا دائما لدى الإسلاميين الجزائريين وذلك لسببين : (2)

أولاً: لأن الإسلاميين يعتبرون " الجهاد " أحد أركان الإسلام " الفريضة الغائبة ".
ثانياً: لأن الحراك الإسلامي وهو تحالف متنافر بين قوى اجتماعية متباينة ومختلفة المصالح نمت على أطرافه المباشرة باستمرار تيارات راديكالية تجعل من العنف وسيلة خيرة لبلوغ السلطة لإقامة "الجمهورية الإسلامية" عندما تكون الظروف وموازين القوى مواتية لها .

كرس " مؤتمر زبربر " وصاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ على معظم المجموعات المسلحة، غداة هذا اللقاء أطلق مسؤول لجنة الدعوة والإرشاد في الجبهة و العضو النافذ في خلية الأزمة " فتواه حول الجهاد : "منذ لحظة منعنا من إقامة الدولة الإسلامية منذ لحظة الابتعاد عن الشرعية الإسلامية صار مباحا لنا إعلان"الجهاد" ضد كل هؤلاء الذين يقفون إلى جانب السلطة"، وقد جرى إصاق هذه الفتوة الجهادية في كل الجوامع التي تسيطر الجبهة الإسلامية للإنقاذ عليها. (3)

(1) علي سموك مرجع سابق ص ص 288 – 290

(2) لياس بوكراع مرجع سابق، ص 235 .

(3) المرجع نفسه ، ص 264.

يمكن اعتبار الإجلال الذي يكرسه الإسلاميون لزعمائهم هو تقريبا ذاته الموجود في وسط مجمل التنظيمات الطائفية. وبالنسبة للجهة الإسلامية للإنقاذ فإنها لم تجد أي صعوبة منذ إنشائها في أن تحتضن الأغلبية من الشباب الجزائري الذي لم يكن ينصت إلى أي دعوة تعقل وذلك لسبب بسيط وهو أن هؤلاء الشباب لم يعودوا يعيشون إلا بهدف التصرف وفق تعليمات زعماء حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية التي حسب رأيهم ستتجح في إقامة الدولة الإسلامية، حيث مثلت الأسواق الإسلامية خلال أشهر رمضان من كل سنة نموذجا لما يكون عليه تنظيم الاقتصاد " في دولة إسلامية " .

في هذا الصدد نعتقد أن الجبهة الإسلامية كانت ذكية في اتخاذها مثل تلك الإجراءات كون المجتمع الجزائري كان يعيش في تلك الفترة أزمة اقتصادية خانقة انعكست بشكل خطير على البناء الاجتماعي في الجزائر وهذا ما فسر ذلك الالتفاف الشعبي الذي عرفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد ظهورها مستغلة بذلك فشل النظام القائم الممثل في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الواحد والحاكم - في تحقيق طموحات الشعب الجزائري .

في سبتمبر 1992م انعقدت قمة لكبار زعماء المجموعات المسلحة بتحريض من خلية الأزمة بالبلدية، كان هدف هذا اللقاء إعادة تنظيم الجماعات المسلحة التي أصبح عددها لا يحصى وتكوين قيادة موحدة. ولكن القمة جرى تخريبها من طرف رجال كوموندوس من القوات الخاصة. إن فشل هذه المحاولة التوحيدية أدى إلى تفاقم الانقسامات بين مختلف المجموعات المسلحة وتشجيع ظهور عدة تنظيمات مسلحة أخرى . لقد زادت الأوضاع في الجزائر تازما حتى جاء يوم 1992/8/26م حيث وعند الساعة الحادية عشر صباحا وقع انفجار شديد هز قاعة المسافرين بـ "مطار هواري بومدين الدولي" بالجزائر العاصمة وكانت

تلك هي أول عملية تستعمل فيها القنابل وقد خلفت 9 قتلى و182 جريحا، وهنا أظهر الإسلاميون المسلحون توجهها جديدا حيث أصبح المدنيون بدورهم مستهدفين وكانت فتوى مسجلة على شريط ومذاعة من الجوامع أباحت ذلك أي قتل و اغتيال جميع أولئك الذين لا يقفون ضد الكفرة وبذلك وفي ربيع 1992م ولدت الجماعة الإسلامية GIA لقد دخل العنف في طور جديد فالمجتمع بأسره هو المستهدف من الآن فصاعدا . (1)

غير أن الجماعة الإسلامية المسلحة انشق عنها تنظيمات مسلحة جديدة نذكر أبرزها فيما يلي : (2)

01- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA:

وكان ذلك في بيان لهم سنة 1993 أين أعلنوا انشقاقهم عن الجماعة الإسلامية المسلحة نتيجة خروج هاته الأخيرة عن مسار الجهاد حسب ظنهم بالاغتيالات العشوائية، حيث أن الـ FIDA كانت تؤمن بضرورة أن الجهاد يبدأ من الرأس، وكانت أعمال هذه الجماعة تنصب في اغتيال الصفوة والمتقنين وكانت تنفذ عملياتها في قلب العاصمة وسرعان ما تم القضاء على هذه الجماعة ووضع حد لأفعالها الإرهابية.

02- الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC:

أنشأت هذه الجماعة بمباركة من "أسامة بن لادن" تحت إمارة "حسان خطاب" وينتشر نشاط هذه المجموعة في:

- وسط البلاد (المنطقة الثانية) تحت قيادة سعداوي عبد الحميد.
- شرق البلاد تحت قيادة صافي عمار المدعو "عبد الرزاق البار".
- جنوب البلاد، مجموعة بلمختار مختار المكني "خالد أبو العباس" مهمتهم بالأسلحة لفائدة الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وهناك منظمات إرهابية أخرى وهي ذات أهمية أقل ولكن باستطاعتها

إلحاق الأذى، ونشاطها يبرز في غرب ووسط البلاد منها:

-
-
-
- 1) لياس بوكراع ، مرجع سابق ، ص.266
2) أحمد زروق ، الإرهاب الإسلامي: السابقة الجزائرية، مجلة الجيش، العدد 474، الكويت ، جانفي 2003، ص 18-26.

* جماعة حماة الدعوة السلفية (الأهوال سابقا) مجال نشاطها (غليزان - تيبازة والشلف).

* الجماعة السلفية للدعوة والجهاد مجال نشاطها (المدية - تسمسيلات).

* الجماعة السلفية المقاتلة مجال نشاطها (معسكر - سيدي بلعباس - تلمسان - سعيدة و وهران).

* جماعة الهجرة والتكفير مجال نشاطها (عين الدفلة).

إن ما تقدم ذكره يعني أن " أن المجتمع الجزائري أصبح في خطر " بسبب تصاعد العنف والعنف المضاد وانتشاره الأمر الذي لم يحقق استقراراً اقتصادياً واجتماعياً في غياب الحوار وتفاقم الأزمة التي تحولت من أزمة سلطه إلى أزمة مجتمع .

خلاصة الفصل

بعد المواجهات الدامية التي ميزت العلاقة بين الدولة والإسلاميين، قرر هؤلاء الانتقال إلى الإعداد لـ " الجهاد في سبيل الله "، وكان أن وجهوا ضرباتهم للدولة وممتلكاتها، إلا أن النظام الجزائري استطاع القضاء على هذه الحركة المسلحة، لكن ذلك لا يعني إيقاف المد الإسلامي، حيث كانت أحداث أكتوبر 1988 م دليلا على قوة وفاعلية هذا التيار الذي حرك الأحداث فيما بعد وكان دوره كبيرا في ترجيح التوازنات لصالحه، كما استطاع حشد شعبية مميزة جعلته يدخل العملية الديمقراطية في الجزائر بكل قوة بعد قرار الانفتاح السياسي الذي اتخذه النظام الحاكم مع نهاية الثمانينيات .

لم يكن توقيف المسار الانتخابي مع بداية التسعينيات السبب في تشكل المنظمات الإرهابية في الجزائر، ذلك لأن هذا التوجه كان معدا له منذ وقت طويل، غير أن الأحداث السياسية التي عرفت الجزائر مع بداية التسعينيات كانت سببا مباشرا في تبني الإسلاميين المتشددين في الجزائر خيار العمل المسلح من أجل تحقيق أهدافهم التي عملوا طويلا للوصول إليها .

إن الخلايا الإرهابية الكامنة كانت تحتاج إلى دافع قوي حتى تتحرك، وكان أن وجدت في توقيف المسار الانتخابي ذلك الدافع حتى تتوجه بأعمالها

العنيفة نحو الدولة الجزائرية ولأول مرة نحو الجزائريين المدنيين بشكل يصعب توصيفه، فكانت بداية الجزائر مع ظاهرة الإرهاب .

